



الرضان أهدى سنة الترم!

علينا ان نتوجه بالنداء لطلبية التوجيهي، ولأهلهم من اجل دعنا والوقوف معنا. ذلك لفضل كليل يدفع الضرر الذي يلحق طلبية التوجيهي في حالة استمرار الاضراب. نطالبهم ان يتفهموا مشكلتنا. لم تعد قادرين على الاستمرار في تحمل بؤس المعيشة الذي تتخبط فيه عائلتنا.

من اجل مصلحة طلابنا واولياء امور عليهم دعنا وساندتنا بشكل عملي مادام لا يتوجهون الى مكاتب التربية، او البلديات... الخ. مطالبين السلطات الاسرائيلية بالوقف عن تجاهل مطالبنا والامتناع لها ٢٤ لما لا يبرهنون صبرهم في الصحافة؟ بالتزامن معنا يمكن ان نرفع الضر عن طلبية التوجيهي، وليس صبرنا فقط مسؤولة ذلك الضرر. فانكلا يعرف اننا لم نلجأ الى الاضراب بسبب نزوة او من اجل الترف. كان هذا جانباً من حوار بين اثنين من المعلمين طالباني برأيي فيه، فلم يكن بمستطاع غير التأييد التام لهذا الصوت العاقل، الواعي والمسؤول.

الاب والطالب وجميع العائلة هم قبل غيرهم مسؤولون عن رفع الضرر، ودرهم يكون بصراح الاحتجاج في اذان المسؤولين الذين يتظاهرون بالصمم عن مطالب المعلمين. ومن اجل تلبية هذه المطالب باسرع وقت.

صحيح ان تحرك المعلمين باضرابهم عن تصحيح اوراق التوجيهي قد لفت بقوة انتباه كل المواطنين الى امارة هذا القطاع الهام من ابناء شعبنا، وحتى التحرك بمساندة كل الوظيفيين الشرفاء الواعين لمسؤوليتهم الوطنية. لكن لولا هذا التحرك ما كان هذا الانتباه وما كانت هذه المساندة.

ولم يحقق المعلمون شيئاً بعد على صعيد تحسين وضعهم المعيشي وان كانوا قد حققوا الكثير معنويًا من توجيه الصف وازبار قيادة موحدة ودفتر كثير من الحواجز الادارية، والتخلي عن وصايات المسؤولين وتخطي عقبات الخوف من العقوبات... الخ، وهو ما يحتاج الى مزيد من التعظيم وما لا يمكن عليه من المعلمين مستقبلاً. ووفق ذلك أبرز التحرك طاقات، كان كثيرون من مدعي معرفة امكانات شعبنا يتجاهلونها.

لذلك من غير المعقول وغير المنطقي الطلب الى المعلمين التخلي عن تحركهم ليجنّبوا طلبية التوجيهي ما قد يلحق بهم من ضرر، وعلى العكس تماماً مطلوب ممن يطالبونهم بالتوقف عن الحركة ان يتحركوا هم لتتسع الحركة وليواجه المتجاهلون لمطالب المعلمين مزيداً من الضغط يعقبه انصياع لمطالب المعلمين العادلة.

ابو ديسدة

وقائع المؤتمر الصحفي للجنة الاستشارية لمعالي الوكالة قرارات سكينر تخدم مؤامرة كاسب ديفيد لن نتراجع عن مواقفنا الابطح تحقيق مطالبنا الشرعية

عقدت اللجنة الاستشارية للمعالي الوكالة مؤتمراً صحفياً في قاعة شركة كهريا، القدس وذلك صباح السادس والعشرين من كانون ثاني الجاري، لتوضيح موقف المعلمين وخلفيات اضرابهم. افتتح المؤتمر بكلمة من احد اعضاء اللجنة اوضح فيها باختصار اسباب الازمة المزمنة لمعلمي وموظفي الوكالة، وبين بوضوح ان قضيتهم المطلبية العادلة تأخذ يوماً بعد يوم بعدا وطنياً، انطلاقاً من الفهم الواضح لطبيعة ممارسات الوكالة ضد المعلمين والموظفين وعلاقتهم وضد ابناء شعبنا الفلسطينية، وما تعنيه ممارسات الوكالة التامرية في هذا الظرف بالذات الذي تحاول فيه كل القوى المعادية لشعبنا طمس هويته، وتقويض انتصاراته، والتآمر على ما حقق من مكتسبات كانت ثمرة نضال عهود من الزمن. وقد عالج المتحدث النتائج المترتبة على استمرار الاضراب وتعديه اليوم الـ ٥٠، واطوح الاضرار المعيشية التي لحقت بـ ٢٠٠٠ معلم وعائلاتهم، وتضرر ٤٠٠٠ طالب في مدارس الوكالة في الضفة الغربية، نتيجة تعنت ادارة الوكالة ورفضها تحقيق المطالب العادلة لمعلمي وموظفي الوكالة.

وقد بين المتحدث باسم اللجنة بوضوح نوايا الوكالة الصريحة مسبقاً والمستمرة قداماً في التآمر على كل فلسطيني من خلال تدرعها باسمه الشامل للجنة الخدمة الدولية، ثم التدرع بالحيز المالي-انقاضي عتسبوني - تطهين موشر الغلا الاسرائيلي اصدار البيانات الكاذبة... الخ. وأشار الى ان اللجنة قد وزعت بيانها الصحفي في هذا المؤتمر لتفنيد ادعاءات الوكالة، وأبدى استعداد اللجنة للرد على أي سؤال بخصوص قضية معلمي وموظفي الوكالة.

فصل سلم الرواتب هو تآمر على القطاعات الفلسطينية في الضفة

اجابت اللجنة على تساؤل عن اسباب اختلاف سلم الرواتب بين الضفة الغربية والشرقية بان " هذه القصة تبداً من منعطف خطر يحمل في طياته الكثير من التآمر من قبل ادارة الوكالة على قطاعاتنا الفلسطينية في الضفة الغربية بسد ترويج اول مذكرة تقاهم بين المستخدمين في الوكالة وبين الادارة هذه المذكرة وتمت في غياب ممثلي المعلمين والموظفين في الضفة الغربية واعتمدها ادارة الوكالة وتحوى بندين بالفي الخطورة:

- ١) اعتماد موشر الرسمي لاحساب علاوة غلا المعيشة في القطر المضفي.
- ٢) امكانية ادخال جز من هذه العلاوة بين الحين والآخر في صلب الرواتب.

من خلال هذين البندين دخلت ادارة الوكالة في تآمرها المكشوف ضد المعلمين والموظفين الفلسطينيين لما تتعرض له الشخصية الفلسطينية في هذه الظروف لكثير من المآثر والمحاالات الهائسة لطمس وتكرار الهوية الفلسطينية. لقد تم احتساب الموشر الرسمي الاسرائيلي (في البند الاول) كاسلوب لاعتماد علاوة غلا المعيشة، وتحويلها الى العملة الاردنية، ثم تاتي ادارة الوكالة لتزعم بان جميع العلاوة من عام ٧٥ - ٧٧ اي حتى انتها سريان مفعول مذكرة ٧٥ كان بسبب هبوط الليرة الاسرائيلية وانخفاض قيمتها مقابل العملة الاردنية تخافاً للتضخم واستطرد المتحدث باسم اللجنة قائلا " في ٢ حزيران عام ٧٧ اجتمعت الادارة مع مستخدميها في

والموظفين والطلبة الاجنبيين في الضفة الغربية، علق احد اعضاء اللجنة على ذلك بقوله " ان سكينر" هو مدير عمليات الوكالة في الضفة الغربية ولا دخل له بتلقي الاوامر من عمان وغيرها، فهو يتلقى معلوماته من امياده الغابيين في شارع ولنغلي في فيينا، وهو يقوم بتطبيق كل القرارات التي تتصم مع مواءمة كاسب ديفيد.

توصيات عتسبوني
محاولة التفات جديدة

وتسالت اللجنة مرة اخرى عن اعتماد موشر الغلا الاسرائيلي مع ان الوكالة لا تعتبر اسرائيل مضيعة كما تسالت عن اهداف طرح توصيات عتسبوني، واكدت اللجنة عدم اعترافها بمثل هذه التوصيات "عتسبوني" التي ليس لها اية علاقة بالضفة الغربية المحتلة واضالت اللجنة " ان مذكرة تقاهم عام ٧٩ التي اعتمدت ورواتب التربية والتعليم الاسرائيلية هي التي اوصلتنا في عتسبوني، وحتى هذه التوصيات التي نرفضها فيما اذا طبقت حسب ما تريد الوكالة فلن يتوبنا منها سوى قنارات، اننا نؤكد رفض المعلمين لعتسبوني وللمسح بشكل تام.

الحركة الوطنية في الضفة الغربية مع المعلمين في خندق واحد

وقد بينت اللجنة ان جهودها كبيرة بذلت وتبديل لتقريب وجهات النظر بينها وبين المؤسسات الوطنية في الضفة، ووضحت اللجنة ان تحركها نحو المؤسسات الوطنية كان على اعتبار هذه التدافع عن مطالبها، وان اوساط الحركة الوطنية في الضفة تفت الان مويده لتضاييا المعلمين العادلة واكدت اللجنة ان هناك تنسيقاً مشتركاً مع رؤساء البلديات والاساطير الوطنية. كما ان هناك مواقف مشتركة تشهدها الضفة قريبا تأييداً لمطالب المعلمين العادلة.

احلام "المسترد ديفيد سوك" اللباسية

تعميد المواجهة مع ادارة الوكالة

وحول نية اللجنة الاستشارية في تصعيد الاضراب اجابت اللجنة بانها " تتصرف على مبدأ القاعدة التي تقول بان لكل حادث حديث، وانه اذا لم يتم حل الوضع بين الوكالة والمعلمين، فان اللجنة ستستخذ الاجراءات التي تراها ملائمة لاي ظروف طارئة".

واضاح عضو آخر في اللجنة " ان الموافقة على فصل سلم الرواتب جاءت من الاردن، وعندما حملنا المذكرة الى الاردن لاعادة تصحيح سلم الرواتب قلنا ان ادارة الوكالة تتآمر على المعلمين والموظفين وتتآمر على الاردن بجزء من موقف سياسي ورسمي من خلال موافقتهم على فصل سلم الرواتب لذلك فنحن نرى من وجهة نظرنا ان التصعيد هو في مواصلة الاضراب وعدم الرضوخ لمتاورات الوكالة، ان صعدنا سيرغم الوكالة على تلبية مطالبنا. نحن لا نستطيع التصدي لاردن كدولة مضيعة، خاصة وان هناك لجنة مساندة من منظمة التحرير الفلسطينية" للاشراف على شؤون الاجنبيين، نحن نطالب بتوحيد سلم الرواتب.

وتطرق المتحدث الى اوضاع موظفي الوكالة في اقطار عربية مضيعة للوكالة، وتفاوت موشرات الغلا في كل بلد، ووضحت ان الوكالة لا تعتبر اسرائيل دولة مضيعة ولذلك لا يمكن اعتماد موشر الغلا الاسرائيلي.

هدف الوكالة لتفتيت الصمود الفلسطيني في الضفة الغربية

واكدت اللجنة في ردودها على اسئلة الصحفيين " ان الهدف من كل هذه السياسة هو معلوم الوكالة، عملاً على تطهيرهم، وتفرغ الضفة الغربية من ذوي الكفاءات وتهجيرهم الى الاردن".

محاولات الدس والتفوق تمتس بالفشل

وقد كشفت اللجنة الاستشارية في حديثها عن " قطاع اتبرير لتقوية اضراب المعلمين، وربع تقاريراً مشومة الى الاردن... مناهج اتحاد العاملين الذي وقّع في ظل لاسرعيته وبعد انتهاء مدته على مذكرة الوكالة نحن لا نعترف بهذا الاتحاد بعد زوال شرعيته، كانت هناك اوساط عديدة بعضها ضد الاضراب وبعضها ايد الاضراب، ولذلك ارتأت اللجنة ارسال ولد الى الاردن، وكان نتيجة ذلك تأييد الاردن لمواقفنا وادانته لموقف "نتر" مدير عام الوكالة في الضفة الشرقية، الاردن ينسق مع منظمة التحرير الفلسطينية لدعم موقفنا، لقد حصلنا على تأييد لجنة المعلمين في الاردن، ونحن نشكرهم

مدير عام الوكالة سكينر يطبق القرارات المتعمشة مع مؤامرة كاسب ديفيد

ولمما يتعلق بتصريح "سكينر" لاردن، وابلاغه لهم عن تعهد الوكالة باستمرار دعم المعلمين

شكرو وتقدير

عبد العزيز عبد الدارس وحيرى الحجج يتقدمان بخالص الشكر والتقدير للمحامية التقدمية فيلبيسيا لندر. لما قامت به من جهود جبارة في الدفاع عن ولدبيها جمال. ولحمداً مما ادى الى اطلاق سراحهما بعد اعتقالهما من مدرسة عينيا الثانوية ابان مظاهرة اول ايار الجماهيرية. والسلي الامام

وانهت اللجنة الاستشارية مؤتمرها الصحفي باعلانها " قضيتنا هي قضيتكم، وهي قضيتنا وطنياً ولن نتراجع عن مواقفنا بتحقيق حقوقنا وهي حقوقنا المشروعة عادلة، ومطالبنا وطنية لا يمكن القهريتها بها".